

«التمرد» عنوان لعلاقة الناس بالشرطة في المجتمعات العربية

التقريب بين رجل الأمن والشعب يضمن الاستقرار

رجال الشرطة في العالم العربي تمردوا عن أدوارهم الأصلية، فتحولوا من أداة لحفظ الأمن وإنفاذ القانون على الجميع إلى أداة بيد الحكام لإخضاع الشعوب والسيطرة عليها، لهذا جعلت الأنظمة الحاكمة الشرطة شريكا أساسيا في نظام الحكم. لكن هذا لا يروق للشعوب العربية على الأقل التي تطالب رجال الشرطة بالاضطلاع بأدوارهم الرئيسية كحماة لحكم القانون فقط.

لندن - يقول سعد (60 عاما) الضابط المتقاعد من الشرطة العدلية في تونس "في بعض الأحيان ينظر إلينا الأهالي باعتبارنا الأعداء، خاصة في عهد النظام السابق، كانت الكثير من المفاهيم مغلوطة وصور رجال الأمن كوحوش".

يضيف "في بعض الأحيان كان النظام هو من يدفع إلى رسم هذه الصورة لفرض سلطوته وهيئته وفي بعض الأحيان كانت الروايات المفبركة التي تروج عن عمد سببا لذلك.. ولكن عندما تعرّف الناس على ضباط الشرطة، يتغير الأمر، ويبدأون النظر إلينا باعتبارنا من أفراد المجتمع- جزء من حياتهم اليومية".

ويرد "ينسى قلة في أحيان كثيرة أننا المسؤولون المباشرون عن الأمن الذين يعيشون فيه، لكن الأمر مقدر جدا لدى البعض".

وفي الأونة الأخيرة، فتح مقتل جورج فلويد، وهو أمريكي من أصل أفريقي يبلغ من العمر 46 عاما، على يد الشرطة في مدينة مينيابوليس بولاية مينيسوتا الأمريكية نقاشات واسعة حول نظرة مختلف المجتمعات للشرطة.

وقالت المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة ميشال باشليت، إن مقتل جورج فلويد أصبح رمزا لاستخدام المفرط للقوة غير المتناسبة من قبل قوات إنفاذ القانون، مؤكدة على الحاجة لاتخاذ إجراءات حاسمة لإصلاح وكالات إنفاذ القانون.

وتعتبر المجتمعات العربية معنية بشدة بهذا الأمر، فالطالما كانت الشرطة وقوات الأمن الداخلي في العديد من دول العالم العربي في قلب الصراعات والمواجهات خاصة تلك التي حصلت عام 2011 وشكلت المنطقة في صورتها الحالية. وفي الأونة الأخيرة عُدّت المواجهات بين المحتجين والشرطة في شوارع العراق ولبنان تذكيرا قويا بان الشرطة أكثر من مجرد كيان مستهدف بالاحتجاج ضد الدولة، هي أيضا نقطة ينعقد حولها الغضب كجماعة قائمة بذاتها، من حيث مفاهيم الإدارة الشرطة والسيطرة الاجتماعية التي تتجسد فيها.

مفهوم الشرطة المجتمعية يقوم أساسا على التعاون الإيجابي الفعال بين الشرطة والمجتمع في حل المشكلات

يضع عربيا تعريف مفاهيم الإدارة الشرطة من بلد إلى آخر، ولهذا الأمر ثلاثة أسباب رئيسية على الأقل لهذا. أولا، هناك مسألة التعاريف المترتبة بالنقاشات الجارية حول ماهية "الإدارة الشرطة - policing" في مقابل "الأمن الداخلي" أو "الممارسات العسكرية". ويريد من التباس الحدود بين المفاهيم في السياق العربي أن الحكومات السلطوية في بعض الدول استخدمت الشرطة كهيئة للإنفاذ السياسي، وفي حالات أخرى وجدت الشرطة نفسها في الخطوط الأمامية للنزاعات المسلحة مع تعرضها للعسكرة والتحرّز، وفي حالات أخرى تم تكوين هيئات شرطة منافسة لها.

ولعل من الأصوب النظر إلى تعريف ما يعتبر "إدارة شرطة" بصفته عملية قائمة على نقاط مختلفة من خط متواتر، بدابته أنها هيئات مهمتها - من حيث المبدأ - حماية القانون والنظام، وتحفظ لنفسها بشريعة استخدام القوة



من يجمل «وجه» الشرطة



رجال الشرطة «عوامل قمع واضطهاد»

الثقة والاستقطاب السياسي في البلدان التي تخوض مرحلة انتقالية، يجعل من الضروري أن تتجنب القوى السياسية الفاعلة أن تتنافس للسيطرة على قطاع الأمن. ولذا ينبغي تعيين وزراء داخلية محايدين وتمكينهم. كما يؤكد ضرورة «إصلاح القطاع الأمني يجب أن يتم من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى، يجب أن تتم عمليات التصميم المؤسسي وصنع السياسات وضمان الإمتثال من أعلى إلى أسفل، غير أنه ينبغي إشراك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام لبناء التوافق العريض في الآراء، وتوفير الشفافية، وتوليد الضغط المكمل على قطاع الأمن كي يستجيب ويمتثل».

الممارسات غير الأخلاقية في جهاز الشرطة يمكن أن تنتقل -من الناحية السلوكية- من ضابط إلى آخر

ويضيف أنه يجب أن يرتبط توفير مصلحة حقيقية لقطاع الأمن، من خلال تحسين قدراته المهنية والأجور وشروط الخدمة وسياسات التعيين والترقية المناسبة، بتجديد أعضائه وامتثاله إلى الرقابة القانونية والسياسية والمالية في المقابل.

كما يجب على الحكومات ألا تتنازل بشأن القضايا المفصلية. المساومة أمر لا يمكن تجنّبه، غير أنه يتعين على الحكومات أن تتمسك بموقفها ولا تخضع إلى الضغوط عندما يتعلق الأمر بوضع حدّ لحصانة قطاع الأمن من المساءلة، ووضع السياسات والميزانيات، وإصدار التعيينات القيادية العليا أو المصادقة عليها.

الشرطة شريكا أساسيا في نظام الحكم. وفي أغلب الدول القمعية، مثل سوريا والعراق، خسرت شرطة الدرك (في الرّي الرسمي التقليدي) الكثير من النفوذ في مواجهة هيئات وفروع المخابرات، التي اتسعت اختصاصاتها كثيرا لتشمل مع ملفات التجسس ومكافحة التجسس والسيطرة السياسية.

وفي حالات أخرى، حيث كانت العلاقات الاستعمارية مختلفة بعض الشيء، كما في شرق الأردن، حيث كانت الدولة أقل قوة وتوسعا، فإن العلاقة بين الشرطة والناس كانت تتبع النهج الأبوي المعتمد على التقاليد والعادات، حيث الوضع الأبوي للشرطة هو دور الحماية وتأييد أبناء وبنات الأمة. وفي الكويت، يتم تناول هذا الأمر بصفة الشرطة "قدوة". وفي عمان، الحاكم هو رئيس الشرطة. وفي الدول الخليجية الأصغر، إضافة إلى تونس ولبنان، طرأ نزوع ملحوظ في الأونة الأخيرة إلى اعتماد استراتيجيات الإدارة الشرطة المختلفة. في حين تكثرت الانتقادات الموجهة إلى الشرطة في تلك الدول، فهناك قطعاً جهود منهجية تم بذلها للتقريب بين الشرطة والشعب. هذه الاستراتيجيات متنوعة، وأثارها تتباين من حالة إلى أخرى، لكنها بدرجات أو أخرى تمثل "تخفيفاً" من نموذج أمن الدولة.

لم يكن من المدهش - نظرا لتنوع سمات الشرطة عبر المنطقة - أن التنازع حول الشرطة قد تطور في المنطقة منذ 2011، وقد تكثف ذلك التنازع تحديدا في دول "الربيع العربي".

كان التنازع الأكثر انتشارا تحدي الحشد الجماعي، حيث يتجمع المتظاهرون في أعداد كبيرة احتجاجا على الشرطة. ويختلف المحك الرئيسي للمظاهرات من بلد إلى بلد. على سبيل المثال، ركزت بعض المظاهرات في خريف 2018 بالسودان على إساءة معاملة النساء وما يُدعى بشرطة "أمن المجتمع"، في حين ركز خطاب المتظاهرين في المغرب في أكتوبر 2016 على موت بائع أسماك سحقته سيارة بلدية بعد رمي أعوان الأمن لبضاعته. وتحول الرجل إلى رمز لظلم الشرطة/الحكومة. يمكن تعقب جذور هذه السرديات حتى لحظة انتفاضات 2011، وإشعال محمد البوعزيزي النار في نفسه في ديسمبر 2010، في تونس بعدما أهانته الشرطة.

وعلى رغم استمرار هذا الشكل من أشكال التنازع، فإن النجاحات الفورية في تحدي المفاهيم القائمة للإدارة الشرطة تميل إلى كونها نجاحات دراماتيكية، وإن كانت محدودة. في حين دفع الزخم الثوري في 2011 قوات الأمن المصرية إلى الابتعاد عن الشوارع لفترة، مع حل جهاز أمن الدولة سني السبعة، فقد قام الجهاز الأمني بعد ذلك بتعزيز مركزه.

وعلى الجانب الآخر، تمثل تونس حالة نجحت نجاحا جزئيا، ما أدى إلى مكتسبات سريعة، مع حل ما كان يُعرف بمسمى "البوليس السياسي"، وعزل بعض كبار القادة في الشرطة. لكن تطور تحدي الحشد الجماعي إلى جهود مؤسسية. في عام 2014 نصّ الدستور الجديد على أن الشرطة هيئة غير سياسية، ووضعت وزارة الداخلية دليلا لحقوق الإنسان، وتمت مراجعة القوانين الحاكمة للتوقيف، مع إتاحة الحق القانوني للمدعى بقطاع الأمن في العمل القانوني. وتعمل حاليا لجنة برلمانية تشرف على قطاع الأمن.

ورغم ذلك يعبر حقوقيون عن أسفهم إزاء عدم اتساع مدى انتهاز فرص إصلاح الشرطة والإصلاحات

التفاح الفاسد

طيلة عقود، يُحاول علماء النفس فهم العوامل التي تؤدي إلى تفسير انتهاكات الحقوق من قبل من يفترض أنهم حراس للعدالة ومنفذين للقانون. في هذا الإطار، جاءت دراسة، نشرت في دورية نيتشر هيومن بيهيفيور، يُلقى فيها باحثان بريطانيان الضوء على أحد أسباب تلك الانتهاكات، ألا وهو ما وصفوه بـ"وجود التفاح الفاسد وسط صفوف الشرطة".

يقول المؤلف إن "تفاحة فاسدة واحدة يمكن أن تُفسد بقية التفاح في الصندوق، ومن الناحية العلمية، يُعدّ الفحل صحيحا بنسبة 100 في المئة؛ إذ نبعثت من التفاحة الفاسدة غاز الإيثيلين -وهو غاز طبيعي يُضخّج الثمار بشكل سريع- ما يؤدي إلى زيادة تركيز الغاز في الثمار الباقية، وبالتالي الإفراط في النضوج، ما يجعل الفطريات والبكتيريا تهاجم الثمار من نقاط ضعفها -وهي القطع التي تنضج بصورة مفرطة- لتنتسب في زيادة انبعاث الغاز ذاته، فتنتجخ الثمار أسرع، وتدخل في حلقة مفرغة، تؤدي في النهاية إلى فسادها كليا. لذا ينصح كل خبراء التغذية بالتخلص من التفاحة الفاسدة على الفور؛ كي لا يتأثر التفاح السليم في الصندوق، وكذلك هو حال خبراء علم النفس الذين ينصحون أيضا بضرورة التخلص من "أقران السوء في جهاز الشرطة"؛ "فوجودهم يحث الباقين على الفساد".

وتكشفت الدراسة عن نتيجة كارثية، تقول إن عقاب ضباط الشرطة الفاسدين بنقلهم من أماكنهم إلى مجموعات عمل جديدة يُمكن أن يزيد من احتمالية أن يُشارك أقرانهم الجدد في سوء السلوك. يُثير فهم تأثير سلوك مَنْ حولنا على سلوكنا الخاص -والمسمى علميا بتأثيرات النظراء- اهتمام علماء الاجتماع طيلة العقود الماضية. في الحقيقة يصعب تقدير ذلك التأثير لعوامل عدة؛ إذ أن العلماء الذين يقولون بمحدودية تلك التأثيرات يظهرون على الدوام أن جزءا لا يُستهان به من التأثير يرجع إلى شخصية المتأثر ذاته، فالأشخاص يكون لديهم ميل للتأثر بمن يشبهونهم، بمعنى أن عملية انتقال صفة معينة من شخص إلى آخر يجب أن يكون لها مُحرك نفسي وسلوكي في شخصية المتأثر.

ويقول أستاذ دراسات الجريمة والعدالة في جامعة دريكسل روبرت كين "إن الممارسات غير الأخلاقية في جهاز الشرطة، كتلقي الرشاوى وتزييف الأدلة وتلفيق التهم والقوة غير المسوغة، يُمكن أن تنتقل -من الناحية السلوكية- من ضابط إلى آخر، خصوصا أن إدارات

الشرطة المجتمعية حل

يعتبر رجال الشرطة في معظم أنحاء العالم العربي وبشكل عام عوامل قمع واضطهاد. وتتطلب آمال الشعوب أن يتخذ رجال الشرطة دورا جديدا كحماة لحكم القانون... أن يتحول جهاز الشرطة الحالية جهاز "شرطة مجتمعية".

يقوم مفهوم الشرطة المجتمعية على التعاون الإيجابي الفعال بين الشرطة والمجتمع في حل المشكلات المجتمعية. إذ لم تعد الشرطة في أيامنا هذه الوصي الوحيد على القانون والنظام، بل أصبح كل فرد من أفراد المجتمع مساهما أساسيا في حفظ الأمن والأمان كل في منطقتة.

ويؤكد مراقبون إنه لا يمكن إنشاء شرطة مجتمعية بين عشية وضحاها، فهي تحتاج إلى الشراكة مع المجتمع المحلي، كما لا يمكن إسقاط نموذج من بلد مجتمع معين على مجتمع آخر إذ يجب أن يكون المجتمع المعني شريكا في تصميمها وتنفيذها.

ويشبه رئيس شرطة أسكتلندا السابق السير ستيفن هاوس "الشرطة المجتمعية غير النابعة من المجتمع تشبه محاولة غرس نبتة في بيئة غير مناسبة. لن يقدر لها الحياة".

وتحول عقائدي ونموذجي في مفهوم الأمن: من كسب السلطة عن طريق العنف وتاريخ من خدمة النظم القمعية إلى تعزيز حقوق المدنيين وحمايتهم. ويقول الباحث اللبناني يزيد الصايغ إن "الحياة ضرورة أساسية. إرث عدم